البنوك اليمنية.. خنجر مسموم في خاصرة الاقتصاد اليمني

عبدالرحمن العمري

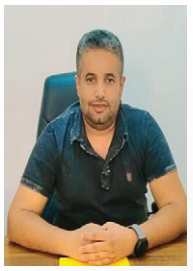

يضغط صعود الدولار بقوة على الاقتصاد اليمني في ظل عدم وجود أي مصادر دخل للعملة الصعبة داخل البلد وعدم وجود استقرار سياسي واقتصادي.

ومن المؤسف أن تساهم كبار البنوك اليمنية في هذه الكارثة، وتكون السبب الرئيسي في ارتفاع سعر الدولار، والمترتب عليه كارثة إنسانية وغلاء في أسعار السلع والخدمات وتدهور الحياه المعيشية لشعب بأكمله.

وفي ظل عدم وجود الدولة وعدم تفعيل الجانب الرقابي ترتكب هذه البنوك جرائم اقتصادية نذكر لكم بعض ممارسات تمارسها بنوك بشكل مستمر.

- بنوك كبيرة في اليمن تعمل بفساد منظم الأركان داخل اليمن وتعمل على مضاربة العملات الأجنبية ومتحكمة بسعر الصرف ولديها صرافين يتبعونها ويعملون لها وهم حلقة الوصل بين السوق السوداء والبنوك ويتحمل كل هذا التضخم المواطن اليمني.

- بنوك في اليمن تعمل على نقل العملات الأجنبية بين الشمال والجنوب بعدة طرق وأساليب لغرض تحقيق أكبر ربح ويتحمل كل هذا التضخم الناتج المواطن اليمني.

- بنوك في اليمن تعمل على نقل العملة الصعبة والأرصدة من اليمن إلى الخارج بعدة طرق وتحت غطاء قانوني والغرض منها هي تهريب العملة الصعبة وفتح استثمارات وشركات ومصانع للاستثمار خارج اليمن وليست خدمة لليمن كما هو معلن مما يتسبب بانهيار الاقتصاد المنهار أساساً.

- بنوك في اليمن لديها تعاملات ماليه مشبوهة تمررها من خلال عدة شركات تابعة لها وبعدة أساليب وطرق.

- بنوك في اليمن تعمل على امتصاص العملات الصعبة الواردة كدعم إلى البنك المركزي اليمني وشرائها بأسعار منخفضه جدا إلى حين نفاد جميع الدعم داخل البنك المركزي وبعدها ترفع سعر الصرف في السوق ويتحمل نتائج هذا التضخم المواطن اليمني.

- بنوك تعمل على تمويل المشاريع الصغيرة بفوائد عالية جدا تصل إلى ٣٦٪ وبضمانات قوية كالذهب أو ضمانة وديعة بنكية، بمعنى أن صاحب المشروع الصغير أصبح يعمل ويدفع ويعاني من أجل دعم هذه البنوك وسداد الفوائد المرتفعة وغير الطبيعية، أي أن هذه البنوك لم تساهم في دعم المشاريع الصغيرة ورفد الاقتصاد الوطني بل أصبحت متطفلة وتتغذى من هذه المشاريع.

يجب على الدولة والجهات الرقابية فرض سلطتها على هذه البنوك للحد من معاناة الشعب اليمني.

معاناة المواطنين في عدن وغياب الحلول الجذرية

محمد سعيد الزعبلي

إنني أقولها بكل ألم: إن المعاناة التي يعانيها اليوم المواطنون في عدن قد بلغت حدًا لا يطاق، فكم من كاتب كتب، وكم من محتجين خرجوا إلى الشوارع، وكم.. وكم.. وكم.. ولكن يا فصيح لمن تصيح!.. فلا مجيب لمن ينادي، لا حكومة في بلادي، ولا مجلس قيادي، المسؤولون بوادٍ والمواطن بوادٍ، على قول المثل الشعبي.

ومن المعروف بأن أشكال المعاناة كثيرة ومتعددة - معيشية وخدمية - ولكن في مقدمة كل ذلك خدمة الكهرباء في فصل الحر الشديد الذي تمر به عدن اليوم.

فمن منكم يسمع أنين المرضى وصراخ الأطفال وبكاء الحوامل والمرضعات، يا سادة في حكومة المناصفة ومجلس القيادة، وأنتم وأسركم تعيشون في سعادة؟! إنها عدن التي تتلذذون اليوم بعذاب مواطنيها يا ناكرو الجميل، عدن رحبت بكم واحتضنتكم بعد الهروب وكذلك كافة مناطق الجنوب ولكن على قول الشاعر: "إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا"، وطالما والأمر كذلك فإنه يجب اليوم على قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي البسط على كافة مرافق الإيرادات المالية في جميع مديريات العاصمة عدن ووضع العناصر الوطنية والشريفة من ذوي الكفاءات على تلكم الموارد، بعيدا عن الفاسدين، وهذا ما يكفل تقديم الخدمات لعدن ومواطنيها بصورة كافية، بالإضافة إلى ما يتم الحصول عليه من مساعدات إقليمية ودولية، وهذا ما يتطلب اليوم بصورة سريعة حتى نرى النتائج على الأرض باعتبار إيرادات الجنوب هي ملك للجنوب، والله على ما نقول شهيد.

إذا مات الضمير مات كل شيء جميل

عبدالعزيز الدويلة

لا بد أن تبدأ الحكومة في هذه المرحلة الحساسة بخطوة تصحيحية وإصلاحات شاملة تتمثل أولًا قبل كل شيء بضرورة استجابة الحكومة ومدى تفهمها وإدراكها في رفع المرتبات والأجور لكافة القطاعات المدنية والعسكرية والأمنية، والنظر في كيفية رفع رواتب المتقاعدين المدنيين والعسكريين في المناطق الجنوبية المحررة؛ لأن موافقة واستجابة الدول والحكومة يعكسها الحرص ومدى قيمة المسؤولة التي تقع على عاتق الدولة والحكومة، وهي أمانة ونزاهة ترفع دافعية وقيمة القيادة السياسية والحكومية والعسكرية من نواقص واحتياجات تسد الثغرات ومعالجة ما يمكن معالجته في ظل الإمكانيات المتاحة والجهود التي لا بد أن تبذل في سياق التصورات والأفكار التي تعزز قدرات المعلم المهنية والارتقاء بالعملية التعليمية.

علمًا بأن معظم المدارس ما زالت تعتمد على المعلمين والمعلمات المتعاقدين أكثر من المعلمين الرسميين الذين يعيشون أوضاعًا مادية محبطة، لهذا يجب توظيف المعلم المتعاقد رسميًا في ظل تثبيت الجهود وعدم استجابة الجهات المعنية في النظر بوضع ما يعانيه المعلم الرسمي والمعلم المتعاقد.

فالخطوة التصحيحية يجب أن تنطلق وفق التعاملات الإنسانية التي تراعي الظروف، فالوضع عموما يحتاج الى وقفة تقييمية وخطوة تصحيحية وهي تحتاج أيضا إلى شجاعة ونزاهة وأمانة وصدق.

فالوضع عموما يحتاج إلى قرارات شجاعة وجريئة يجب أن تتسم بالضمير الوطني والإنساني والذي يتمثل في محاربة الفساد والفاسدين في المرافق ومؤسسات الدولة؛ لذا على الحكومة البدء في تنفيذ الإصلاحات والخطوات التصحيحية لأن الضمير إذا مات مات كل شيء جميل.

حول موضوع تحويل رواتب الموظفين إلى البنوك التجارية

د. عبده يحيى الدباني

(يستكثرون على اليتيمة بكاءها).. ها هو العام الدراسي الجديد قد أطل ولكن على غير العادة، إذ نجد طلاب الثانوية، وحتى طلاب الموحدة لم يذهبوا جميعًا ليسجلوا، بل تخلف الكثيرون على ما يبدو، وهذا يعود إلى الوضع الاقتصادي الذي يعيشه الناس، وغلاء المعيشة، وغلاء الأدوات المدرسية والزي المدرسي وكل ما يتعلق بالتهيئة للعام الدراسي.

وكذلك نجد المعلمين غير مستعدين ولا متحمسين لانطلاق العام الدراسي بسبب رواتبهم الضئيلة وبسبب التهديد بتحويلها إلى البنوك التجارية وعدم حصولهم على العلاوات السنوية وغير ذلك من المنغصات والنواقص.

أما في الجامعات فإن التسجيل ضعيف جدا إلا للمقتدرين من الطلاب، حتى الجامعات الحكومية صارت كأنها جامعات خاصة، وحتى الطالبات اللاتي كن يتدفقن أكثر من الطلاب إلى التسجيل قل عددهن بشكل ملحوظ بسبب ما ذكرنا سابقاً من تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد.

أما أكثر الخريجين من الشباب فلا أعمال لهم ولا وظائف فاتجهوا صوب المعسكرات والتشكيلات المختلفة ذات المنشأ الشمالي أو المنشأ الجنوبي، وبعضها تتبع التحالف مباشرة، وهي تشكيلات متناحرة وقودها الشباب بحق أو بغير حق، حتى إن كثيرا من المعلمين والموظفين التحقوا بتلك المعسكرات لتحسين أوضاعهم المعيشية مع أن البعض منهم يحترق في أتونها.

الوضع في البلاد بات بائس، ولا سيما في المحافظات التي يسمونها محررة، وهي في الحقيقة محاصرة يريدون إعادة احتلالها.

لقد صارت البلاد كلها محتلة ومختلة بأكثر من طريقة، مباشرة وغير مباشرة.

والطامة الكبرى ما صدر عن وزارة المالية، غير الموقرة، بتحويل رواتب الموظفين إلى البنوك التجارية، ومنهم أساتذة الجامعات، في خطوة سيئة الصيت غير مسؤولة، تهدف إلى إذلال الموظفين وابتزازهم والمتاجرة برواتبهم التي تعد آخر معقل لهم رغم ضعف القيمة الشرائية لهذه الرواتب البائسة.

وهذا ما جعلنا نطلق على هذا المقال هذا العنوان (يستكثرون على اليتيمة بكاءها) ولعل هذا المثل يختلف من منطقة إلى أخرى، خاصة في كلمته الأخيرة.

إن هذا الإجراء غير قانوني، وكل القوانين المدنية والإدارية تدينه وتستنكره وترفضه ولا تسمح به.. والحكومات في كل مكان تزيد في الرواتب من حين لآخر وتصرف للموظفين علاواتهم السنوية واستحقاقاتهم وتسوياتهم، ونحن حكومتنا غير الموقرة مشغولة بتحويل الرواتب إلى البنوك التجارية من غير أي زيادة أو صرف علاوات مستحقة.

إن مآلات هذا القرار وخيمة على الموظف وعلى المؤسسات وعلى سيادة الناس والبلاد، ولها أبعادها السياسية والاقتصادية، فهذه البنوك التجارية في أكثرها مرجعيتها صنعاء، وقد شرح المتخصصون عواقب هذا القرار ولسنا بصدد شرح هذه العواقب والتفصيل فيها بقدر ما نعبر عن لسان الموظفين ولاسيما الأكاديميين على رفض هذا القرار الجائر والمطالبة والتصعيد من أجل إلغائه؛ لأن له ما بعده، إذ سيترتب على ذلك تأخير الرواتب وتقسيطها وإذلال الناس عند الاستلام وغير ذلك من الأضرار النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والوظيفية؛ فضلا عن تحويل الرواتب إلى بند المنح والمساعدات، فهذه جريمة أخرى.

كل هذه الإجراءات المنفلتة والسياسات والحصار منصب على الجنوب وشعبه وموظفيه ومؤسساته بهدف عرقلة مسيرة تحرره وقيام دولته المستقلة، وتعددت الأساليب والهدف واحد، ليس هذا فقط من قبل قوى الشمال ولكن من وراء ذلك أيضا قوى إقليمية ودولية، والله غالب على أمره.